القاهرة في 16 جمادى الآخر 1407هـ
الموافق 15 فبراير 1987 م

الأستاذ / جلال الدين الحمامصى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

هذه كلمة إرسلها إلى الأعضاء المرشحين لمجلس الشعب الجديد وإلى الفئات المختلفة من الشعب ، أرجو أن تصل إليهم من خلال عمود " دخان فى الهواء " .

هذه دعوة إلى المرشحين لمجلس الشعب الجديد ليطلعوا على القضايا التى تهم الفئات المختلفة من الشعب وهى أيضاً دعوة إلى الفئات المختلفة من الشعب لتعلن عما تطلبه من نواب الشعب بحيث تتجمع لديهم مجموعة من القضايا والتشريعات التى تهم الرأى العام ليبدأو بها نشاطهم السياسى فى المجلس الجديد ومعهم حصيلة وافرة من القضايا القومية خاصة وأن الدوائر الإنتاخبية هى دوائر جغرافية أكثر منها دوائر فئوية .

ولنبدأ بما يطلبه المعماريون

فللمعماريين فى مصر قضايا تبحث عمن يتبناها ويرعاها .. وهى ليست قضايا فئوية محدودة بقدر ماهى قضايا قومية عامة .. يمكن إجمالها فيما يأتى :-

أولاً : يطالب المعماريون المصريون أن يكون لهم إتحاداً مستقلاً يضمهم ويرعاهم مهنياً وعلمياً بعيداً عن النظم النقابية كما هو فى كل بلاد العالم فقد عبر المعماريون المصريون عن رغبتهم هذه فى مؤتمرهم الأول الذى عقد فى إبريل 1985 وأقروه فى مؤتمرهم الثانى الذى عقد فى إبريل 1986 حفاظاً على الوجه الحضارى للمدينة والقرية المصرية وإرتقاءاً بالمستوى المعمارى فيما يشيد فى مصر من مبانى ومنشآته .

ثانياً : يطالب المعماريون المصريون بإلغاء الفقرة الخاصة بالأعمال الإستشارية من القانون رقم 9 لسنة 1983 والتى تنص على التعامل مع الأعمال الإستشارية المعمارية والتخطيطية بنفس منطق التعامل مع تجارة المواشى على ان تعين الدولة جهة خاصة بتسجيل المكاتب الإستشارية وتصنيفها حسب تخصصاتها وقدراتها بحيث يكون السجل أساساً للإختيار والتعاقد معها كما أقرت ذلك المجالس القومية المتخصصة فى إجتماعها فى 14 فبراير 1987 .

ثالثاً : يطالب المعماريون المصريون بضرورة تطبيق اللوائح المنظمة للمهنة ونظام المسابقات المعمارية والتخطيطية كما أقرتها اللجنة التنفيذية للمؤتمر الدائم للمعماريين بحيث تلتزم بها كل الوزارات والشركات والهيئات العامة والخاصة و المحافظات ومديريات الإسكان فى الأقاليم والجمعيات التعاونية وذلك حتى تعود لمصر أمجادها المعمارية والحضارية .

رابعاً : تعديل قانون التخطيط العمرانى رقم 2 لسنة 1982 وذلك بعد فترة من الممارسة والتطبيق إستمرت خمس سنوات وضحت فيها سلبيات القانون وإيجابياته وذلك بهدف الربط والتكامل بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والجوانب العمرانية فى وضع الخطط الطويلة والخطط الخمسية والخطط العاجلة بحيث ينعكس ذلك على أجهزة التخطيط التى تعمل على المستويات القومية والإقليمية والمحلية التى تعمل على تحقيق الإستراتيجية العمرانية للدولة بتوفير عوامل الجذب فى المجتمعات الجديدة مع عوامل الطرد من المجتمعات القديمة .

خامساً : إصدار القانون الخاص ببيوت الخبرة ليكفل لها ممارسة نشاطها على أسس سليمة من الكفاءة المهنية والفنية ولتساهم بجدية فى تصميم مشروعات التنمية فى ضوء المحددات الإقتصادية والإجتماعية كما أقرت ذلك المجالس القومية المتخصصة ، وحتى يمكن أن تنتظم الخبرة المصرية وتمتد لتغطى الساحة العربية والإفريقية بصفة خاصة ، فتصدير الخبرة المحلية لا يقل أهمية عن تصدير الإنتاج المحلى .

سادساً : تطوير صناعة البناء المحلية بحيث تواكب التصميمات المعمارية لإسكان ذوى الدخل المحدود بهدف ترشيد الدعم فى الإسكان والعمل بمبدأ أن الدولة تساعد من يساعد نفسه فى إستكمال الوحدات السكنية التى توفرها الدولة كمرحلة للإيواء خاصة فى التجمعات السكنية الجديدة من المدن أو القرى .

سابعاً : تطوير التعليم المعمارى الجامعى بحيث يمتد إلى ست سنوات تحصل الفئة الأولى منه على دبلوم العمارة بعد ثلاث سنوات كمرحلة أولى وذلك لسد الفراغ فى العمالة التنفيذية الفنية اللازمة لمشروعات الإسكان والتشييد على ان تنتقل نسبة منهم إلى المرحلة الثانية لتأهيل المعمارى المصمم الملم بتكنولوجيا البناء وإقتصاديات التشييد فى ضوء الظروف البيئية والإجتماعية المحلية ترشيداً للإستيراد والإنفاق .

والله ولى التوفيق ،،،،

د. عبد الباقي إبراهيم

رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية